الصباح الاقتصادية
12
العدد 2521 - السنة التاسعة
الأربعاء 15 شوال 1437 - الموافق 20 يوليو 2016
Wednesday 20 July 2016 - No.2521 - 9th Year

النمو غير النفطي في الكويت يبقى مدعوماً بسياسة مالية ثابتة واحتياطات ضخمة

«الوطني»: توقعات بتراجع معدل التضخم نتيجة تراجعه العالمي

شهد نمو الاقتصاد الكويتي متانة رغم تراجع أسعار النفط. ومن المتوقع أن يسجل النمو غير النفطي تسارعا طفيفا خلال العامين 2016 و2017 بدعم من الاستثمار الحكومي واستقرار قطاع المستهلك. وتتمتع الحكومة بوضع مالي جيد على الرغم من تراجع أسعار النفط الذي بدأ منذ منتصف العام 2014 وفرض ضغوطاته على الميزانية. كما من المتوقع أن تستمر الحكومة بدعم الإنفاق الرأسمالي والحفاظ على ثبات وتيرة نمو التوظيف لا سيما توظيف المواطنين.

وكان التدني في أسعار النفط قد تسبب في تسجيل عجز مالي طفيف نسبيا. وتقدر تسجيل عجز بنحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2015-2016 وعجز آخر مماثل خلال السنة المالية 2016-2017 ليتراجع لاحقا بصورة ملحوظة خلال السنة المالية 2017-2018. وبجانب الإجراءات العديدة المتخذة لسد العجز قامت الحكومة بتقديم حزمة من الإصلاحات تشمل قوانين إصلاحية مالية مهمة من شأنها تحقيق الاستدامة المالية على المدى القريب إلى المتوسط. كما تشمل الحزمة العديد من الإصلاحات الهيكلية التي ستعمل على إنعاش التنويع الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على قطاع النفط كمصدر للدخل.

من المتوقع أن تتراجع الضغوطات التي يواجهها الوضع المالي في الكويت خلال العام 2017 تماشيا مع تحسن تدريجي في سعر مزيج برنت لبقية العام 2016 وبحلول بالعام 2017. إذ نتوقع بلوغ متوسط مزيج برنت ما يقارب 45 دولار للبرميل في العام 2016 ومن ثم يرتفع إلى متوسط 60 دولار للبرميل في العام 2017. ولكنتظل احتمالية استمرار اسعار النفطالحالية قائمة وقد يكون لها تبعات سلبية عديدة للاقتصاد. حيث أن استمرار أسعار النفط الحالية قد يفرض المزيد من الضغوطات على الأوضاع المالية والخارجية كما من المحتمل أن يدفع الحكومة إلى القيام بالمزيد من عمليات الخفض في الإنفاق وتأخير وتيرة وسير الإنفاق الرأسمالي ولكننا نستبعد هذه الاحتمالية.

النمو غير النفطي يتحسن

حافظ القطاع غير النفطي على متانته على الرغم من تراجع اسعار النفط. ويقدر ان نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد تسارع إلى 3.5% خلال العام 2015 ومن المتوقع ان يبلغ 4% إلى 4.5% خلال العامين 2016 و2017. ونرى أن وتيرة النمو قد بدأت بالتحسن منذ العام 2014 تماشيا مع تنفيذ الحكومة مشاريع التنمية. كما تحسن النمو يدعم أيضا من ثبات واستقرار قطاع المستهلك على خلفية ثبات وتيرة التوظيف الحكومي.

وقد عكس الائتمان الممنوح للقطاع الخاص التحسن في النشاط الاقتصادي. إذ تسارع النمو إلى 8.4% على أساس سنوي خلال شهر مارس من العام 2016. ومن المحتمل أن يصل متوسط وتيرة نمو الائتمان في نهاية العام 2016 إلى 7% مرتفعا من 6% في 2015. ومن المفترض أن يرتفع متوسط النمو إلى 7.5% بدعم من قوة الإقبال على الاقتراض وقوة البنوك واوضاعها.

ومن المفترض أن يتحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.9% في 2016 و3.3% في 2017. وإضافة إلى تحسن نشاط القطاع غير النفطي سيساهم استمرار النمو في القطاع النفطي في دعم النمو. ونتوقع أن يرتفع انتاج النفط بواقع 2% بعد تراجعه لمدة عامين. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى عودة الانتاج من المنطقة المشتركة بين السعودية والكويت (حقلي الوفرة والخفجي) التي توقف انتاجها في العامين 2014 و2015 والتي يشكل انتاجها 250 الف برميل يوميا.

قوة الإنفاق الحكومي الرأسمالي يدعم الاقتصاد

ساهم كل من الإنفاق الحكومي الرأسمالي وتحسن وتيرة تنفيذ المشاريع بدعم النمو الاقتصادي. إذ تطمح خطة التنمية الحكومية في استثمار ما يصل إلى 34 مليار دينار بحلول العام 2020. ويشمل ذلك استثمار القطاع الخاص تماشياً مع تنفيذ العديد من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما فيها مشروع محطة شمال الزور.

وقد شهدت وتيرة تنفيذ المشاريع تسارعا ملحوظا منذ العام 2013 يعد الركود الذي واجهته سابقا. وقد تم ترسية عقود في العام 2014 تصل قيمتها إلى 7.5 مليار دينار و12 مليار دينار في العام 2015. وشهدت العقود التي أرسيت في العام 2016 وتيرة مماثلة. إذ بلغت قيمتها 2.2 مليار دينار في مايو من العام 2016. وظهر التحسن في الإنفاق الراسمالي من خلال الاستثمار الكلي الذي ارتفع إلى 33% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام 2015 من متوسط 30% خلال السنوات الأربع الماضية.

اعتدال قطاع المستهلك

لطالما كان قطاع المستهلك مصدراً اساسيا للنمو ومن المتوقع أن يظل كذلك خلال العامين 2016 و2017 رغم اعتقادنا باعتدال نموه. وقد ساهم كل من ثبات النمو والتوظيف والرواتب في دعم نمو القطاع لا سيما في القطاع الحكومي وبين الأسر الكويتية. ومن غير المحتمل ان يتم خفض الرواتب الحكومية بينما سيتم تطبيق الإصلاحات على الدعوم بشكل تدريجي دون أن يكون لها تاثيرا يذكر.

وقد شهد الدخل الأسري من رواتب الكويتيين متانة مسجلا نموا بنحو 3.3% خلال العام 2015 وذلك وفق بيانات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. في الوقت نفسه حافظ نمو التوظيف على نموه نسبيا عند 3.1% خلال العام 2015. واستمرت الوظائف الحكومية في تشكيل مصدرا هاما لتوظيف الكويتيين. إذ بلغت الوظائف الجديدة للكويتيين ما يصل إلى 20 الف وظيفة خلال العام وفق تقديراتنا.

وحافظ نمو إنفاق المستهلك والقروض الشخصية على قوتهما. إذ تشير بيانات إنفاق اجهزة نقاط البيع من إلى بلوغ النمو 10.9% على اساس سنوي في الربع الأول من العام 2016 رغم اعتدال النمو قليلا مقارنة بالأشهر السابقة. فقد حافظ نمو القروض الشخصية على قوته عند 12.2% على اساس سنوي في نهاية مارس من العام 2016.

وقد ظهرت بعض مؤشرات التراجع في قطاع المستهلك رغم قوة نموه وذلك تماشيا مع تراجع اسعار النفط. وقد بين مؤشر اراء للاستشارات والبحوث حذر بعض المستهلكين فيما يخص الإنفاق. فقد تراجع المؤشر لفترة الاثني عشر شهرابواقع 3.8% على اساس سنوي في مايو من العام 2016. ويرجع معظم هذا التراجع إلى انخفاض في مكون السلع المعمرة بواقع 9.2% وفي مكون الدخل الجاري.

تراجع في قطاع العقار

تراجع نشاط قطاع العقار بشكل ملحوظ خلال العام 2015 وحتى تاريخه في العام 2016. إذ تراجع إجمالي المبيعات العقارية خلال فترة الإثني عشر شهرا حتى شهر يونيو 2016 بواقع 28% على أساس سنوي وانخفضت المبيعات خلال سنة 2015 بواقع 29% مقارنة بزيادة بنسبة 19% في العام الماضي. ولا يزال قطاعي العقار السكني والاستثماريهما السبب وراء تراجع المبيعات. فقد هبطت مبيعات القطاع السكني بنسبة 36% على اساس سنوي في شهر مايو 2016. في حين تراجعت المبيعات القطاع الاستثماري بنسبة 34% على اساس سنوي. وجاء نشاط القطاع التجاري متفاوتا. فعلى الرغم من أن مبيعات القطاع التجاري تراجعت بواقع 18% في عام 2015. إلا انها عاودت الصعود بحلول شهر يونيو 2016 بنحو 18% على اساس سنوي.

وعلى الرغم من تراجع المبيعات، تبدو أسعار العقارات متماسكة بصورة جيدة نسبيا. ووفقا لمؤشرات أسعار القطاعات التابعة لبنك الكويت الوطني، يظل متوسط نمو أسعار المباني الإستثمارية لفترة الاثنى عشر شهرا جيدا عند 1.3% على أساس سنوي في شهر يونيو 2016. واستعادت أسعار الأراضي السكنية التي شهدت تراجعا في الستة الماضية قوتها مقارنة بعام مضى لتستقر عند مستوى 2.9% على أساس سنوي. وكانت أسعار المنازل السكنية الوحيدة التي شهدت تراجعا في متوسط الإثني عشر شهرا بنحو 5.6% على أساس سنوي في شهر يونيو 2016.

التضخم يتراجع تدريجيا

استمر التضخم في التراجع نسبيا خلال الستة الماضية. إذ تراجع التضخم العام إلى 2.8% على أساس سنوي في شهر مايو 2016 مقارنة بنسبة 3.3% منذ عام مضى. وما زال مكون الخدمات باستثناء الإسكان يمثل مصدرا رئيسيا لتراجع الضغوطات. فقد تراجع التضخم في هذا المكون إلى 1.7% على اساس سنوي في شهر مايو2016 مقارنة بنسبة 3.5% منذ عام مضى. بينما في القابل قلت الضغوطات التضخمية من الإيجارات السكنية مرتفعة ولكن بوتيرة ثابتة. إذ ارتفعت الأسعار في هذا المكون بواقع 6.3% على اساس سنوي. في الوقت نفسه، حافظت الضغوطات من مكون السلع المعمرة وشبه المعمرة على انخفاض وتيرتها. ونتوقع أن يتراجع متوسط التضخم للعام 2016 إلى نحو 2.7% مقارنة بمتوسط العام 2015 البالغ 3.3%.

العجز المالي تحت السيطرة

لا يزال التمويل الحكومي في حالة عجز نظرا لاستمرار انخفاض اسعار النفط لما دون سعر التعادل المقدر لنفط الكويت الذي يبلغ نحو 60-65 دولار. وتشير التقديرات إلى تسجيل عجز بنحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2015/2016 (المنتهية في شهر مارس 2016). ونرجح أن نشهد عجزا آخرا مماثلا في السنة المالية 2016/2017 لترتفع بعد ذلك اسعار النفط في السنة المالية 2017/2018 ويتقلص العجز إلى ما يقارب 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن في مقدور الكويت السيطرة على العجز المالي لما تمتلكه من احتياطات مالية كبيرة تتمثل في صندوق الثروة السيادي والذي تقدر قيمته بنحو اكثر من 400% من الناتج المحلي الإجمالي ما سيضمن للكويت اجتياز فترة انخفاض اسعار النفط بسهولة نسبية ودون ان تضطر إلى خفض الإنفاق بنسب مرتفعة. وفي حين يتوقع ان تتجه الحكومة إلى أصولها السائلة لتمويل جزء من العجز، يرجح ان يلعب إصدار الديون دورا مهما.

وجاءت استجابة الحكومة لتراجع اسعار النفط من خلال التركيز على ترشيد الإنفاق. إذ تمخفض المصروفات الحكومية بنحو 15% في السنة المالية 2015/2016. وشكل خفض دعم الوقود الذي اعتمدت تكلفته على انخفاض اسعار النفط نحو نصف هذا التقليص بينما خفض شكل الإنفاق غير الضروري النصف الأخر. الجدير بالذكر انه لم يجر خفض في الأجور والرواتب او في المصروفات الرأسمالية. ولم تشهد السنة المالية 2016/2017، التي إعتمد مجلس الأمة موازنتها قبل العيد اي تخفيضات كبيرة في الإنفاق.

كما قدمت الحكومة حزمة إصلاحات مالية من المزمع تنفيذها على المدى المتوسط. وتشمل هذه الإصلاحات إصلاح الدعم وضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة. وفيما يخص الدعم، فقد قام مجلس الأمة برفع تعرفة الكهرباء والماء ومن المتوقع ان يتم تطبيق الأسعار الجديدة في النصف الثاني من العام 2017. ومن المتوقع ان تقوم الحكومة أيضا برفع أسعار الوقود خلال الأشهر القادمة. ومن المقترض ان تساهم هذه التعديلات المالية في خفض العجز بنحو 5%-4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال خمس سنوات.

كما قامت الحكومة أيضاً باتخاذ خطوات من شانها تعزيز الإيرادات الحكومية غير النفطية من بينها تقديم ضريبة دخل شاملة على الشركات بنسبة 10% والتي من المفترض ان تحل محل الضرائب الحالية المفروضة على الشركات الأجنبية وعدد من الضرائب الأقل على الشركات المحلية. كما سيتم فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% مثل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وليس من المتوقع ان يتم تطبيق الضريبتين قبل العام 2019 على اقرب تقدير.

تمويل العجز

تُقدّر حاجة الحكومة إلى ما يقارب 10-15 مليار دينار لتمويل العجز في السنوات الخمس المقبلة. وفي حين أن الحكومة ستعتمد على الأرجح اعتمادا كبيرا على صندوقها الأساسي للثروة السيادية لتمويل العجز في المدى المتوسط، سيلعب إصدار الدين دورا مهما أيضا. ويذكر أن الحكومة تمتلك نحو 25-30 مليار دينار كويتي في صورة اصول اجنبية سائلة في صندوق الاحتياطي العام وهي تحت تصرفها لتمويل عجز الموازنة. وثمة 130-140 مليار دينار اخرى في صندوق احتياطي الأجيال القادمة غير متاحة للإنفاق الحكومي بسهولة.

وتعتزم الكويت اللجوء الى إصدار السندات على الرغم من امتلاكها صندوق ثروة سيادي ضخم. وقد بدأت وزارة المالية في

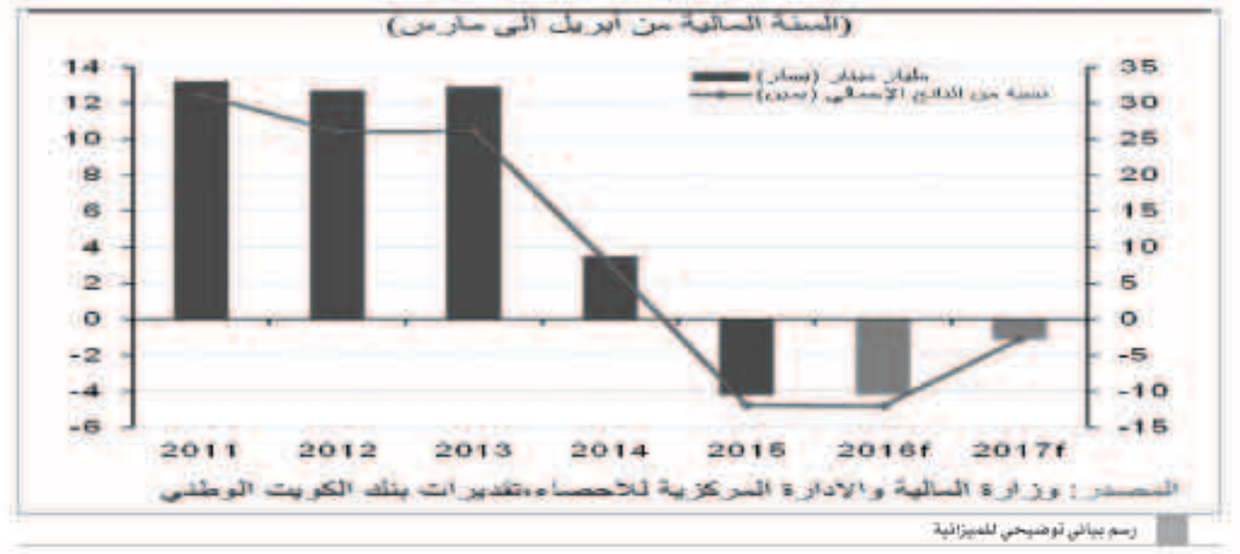

رسم بياني توضيحي للميزانية

«بيتك» و «الوطني» يؤثران بشكل واضح على أداء الجلسة

المؤشرات تغلق على تراجع جماعي وسط مضاربات على الأسهم الصغيرة

أسهم البورصة تشهد تراجعاً في ختام الجلسة

انهى سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تعاملاته أمس الثلاثاء منخفضا نحو 9 نقاط وسط عمليات بيع وشراء على أسهم مصرفية إلى جانب عمليات تجميع على أسهم شركات.

وشهدت الساعة الأولى من عمر الجلسة ارتفاع المؤشرين السعري والوزني وانخفاض (كويت 15) بقيمة تداول اقل من مليون دينار كويتي (الدولار يساوي 0,302 دينار) بعدها بدأت المؤشرات بالتراجع وسط مضاربات على الأسهم الصغيرة.

وظهرت عمليات بيع قوية على سهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) على سعر 0,450 دينار فضلا عن عمليات شراء قوية على بنك الكويت الوطني (وطني) على سعر 0,590 دينار وسط عمليات تجميع على سهمي (أجيليتي) و(صناعات وطنية).

وحلت أسهم (أعيان) و (بيان) و (المال) و (المعدات) و(زين) في قائمة الأكثر تداولا في حين جاءت شركات (النخيل) و (مسائح ك) و (بحرية) و الخصوصية) و (الراي) في قائمة اكثر ارتفاعا.

وشهدت أسهم 32 شركة ارتفاعات بينما انخفضت 45 شركة من إجمالي الشركات التي تم التداول عليها والبالغة 116 شركة واستقرت تعاملات أسهم 39 شركة.

وانخفض معدل القيمة المتداولة إلى 7,8 مليون دينار مقارنة بـ8,4 مليون دينار في جلسة أمس الأول في حين انخفض معدل الكميات المتداولة إلى 60,9 مليون سهم مقابل 71 مليون سهم في الجلسة السابقة.

وكان لافتا الأثر الواضح لأخبار العديد من الشركات في اتخاذ قرارات المتعاملين أبرزها ما افصحت عنه شركة طيران الجزيرة بشان موافقة الجهات المختصة على انشاء مبنى خاص لركابها في مطار الكويت الدولي بتكلفة تبلغ 14 مليون دينار.

وقالت الشركة في هذا الإطار في بيان صحافي نشر على موقع البورصة الالكتروني إن المشروع سيؤثر إيجابا على المركز المالي للشركة وعلى نسب إشغال المقاعد على شبكة خطوط طيرانها بالتالي على الإيرادات التشغيلية بعد الانتهاء من انشائه.

وسال بنك وربة اهتمام المتعاملين بعد إعلانه موافقة مجلس الإدارة على إصدار صكوك بغرض تعزيز راسماله عبر ادوات الشريحة الأولى لراس المال وفقا لتعليمات (بازل 3) وذلك بحد اقصى للاصدار بمبلغ 250 مليون دولار امريكي.

وانخفض مؤشر قطاع الاتصالات بواقع 9,6 نقطة ليصل الى 596 نقطة ومؤشر قطاع البنوك 5,4 نقطة مسجلا 782 نقطة بينما ارتفع مؤشر قطاع التامين 1,9 نقطة مسجلا 1025 نقطة.

وشهد القطاع العقاري انخفاضا بواقع 6,9 نقطة ليقفل عند مستوى 831 نقطة ومؤشر التكنولوجيا 19,43 نقطة ليقفل عند 1019 نقطة بينما ارتفع مؤشر الخدمات المالية 1,1 نقطة مسجلا 559 نقطة.

وارتفع مؤشر السلع الإستهلاكية 16 نقطة مسجلا 1196 نقطة ومؤشر قطاع النفط والغاز 4,3 نقطة مسجلا 773 نقطة بينما انخفض مؤشر المواد الأساسية 5,4 نقطة ليصل الى مستوى 954 نقطة.

وأغلق المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) جلسة أمس الثلاثاء منخفضا 9,6 نقطة ليصل إلى مستوى 5370 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 7,8 مليون دينار عبر 1786 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 60,9 مليون سهم.

أكد أهمية الاستثمار في ميكانيكية الاقتصاد المحلي

العلي يشيد بالعلاقات التجارية التي تربط بين الكويت وسيريلانكا

يوسف العلي

أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي الدكتور يوسف العلي اهمية ودور الاستثمار في ميكانيكية الاقتصاد الكويتي لاسيما الاستثمارات الكويتية في الخارج.

جاء ذلك في بيان صحافي اصدرته وزارة التجارة إثر اللقاء الذي جمع الوزير العلي ونظيره في سيريلانكا رشاد بالبودين وسفير سيريلانكا لدى منظمة التجارة العالمية ر.د.اس كومارارانتنى على هامش مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ال14 المقام في العاصمة الكينية (نيروبي) واستعرض الفرص الاستثمارية بين البلدين.

وقال العلي إن الفرص الاستثمارية المتاحة في جمهورية سيريلانكا يمكن أن تقدم في مقترحات تفصيلية ليتم نقلها إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة في الكويت أو عرضها على القطاع الخاص الكويتي مشيدا بالعلاقات التجارية التي تربط البلدين وحرصهما على تطوير العلاقات الثنائية.

من جانبه قال الوزير باليودين إن بلاده أصبحت ضمن دول العالم الجاذبة للسياح وانها في حاجة إلى بناء العديد من الفنادق مع تزايد أعداد السياح مؤكدا أن بلاده تخطط لبلوغ قدرة إستيعابية لنحو 2,5 مليون سائح في السنوات المقبلة.

واضاف باليودين ان بلاده لديها خطة لبناء مصفاة نفطية بقيمة ملياري دولار امريكي قادرة على إنتاج اكثر من 200 الف برميل من المشتقات البترولية يوميا فضلا عن وجود فرص استثمارية متاحة في مجال الصناعة وصيد الأسماك وبناء السفن والقوارب.

واعرب عن الأمل في جذب الاستثمارات الكويتية ومشاركتها في تطوير القطاع الاقتصادي بسيريلانكا مؤكدا اهمية تفعيل لجنة مشتركة بين البلدين خلال الفترة القادمة للتشاور والاتفاق على تنمية العلاقات التجارية.

وتأسس مؤتمر (اونكتاد) عام 1964 وهو الهيئة الرئيسة التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية وتتمثل اهدافه الأساسية في زيادة فرص التجارة والتنمية المتاحة للبلدان النامية ومساعدتها على مواجهة التحديات الناشئة وعلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ويعقد المؤتمر كل اربع سنوات ويتناول قضايا التجارة الدولية والاقتصاد وتحديات التنمية العالمية والقضاء على الفقر لاسيما عبر (خطة التنمية المستدامة 2030) التي اقرها قادة دول العالم في سبتمبر 2015 وعرفت بـ(وثيقة نيروبي).

وتتولى وزارة التجارة والصناعة الكويتية مهمة تنظيم أوجه النشاط التجاري الداخلي والخارجي وإقامة المعارض المحلية والخارجية والمشاركة في المعارض الأجنبية فضلا عن الإشراف على انشطة التسويق العقاري في مسعى لتنويع مصادر الدخل في البلاد وتحويل الكويت الى مركز تجاري ومالي.